وللمعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فكونها تغيرت عن مفهومها
في الاصل الى افادة معنى التضعيف وهذا فاسد من وجهين احدهما
ان احاد مثلاً لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد وعن معناه
الى معنى التضعيف للزم احد الامرين وهو اما منع صرف كل اسم مغير
عن اصله لتجرد معنى فيه كابنية المبالغة واسماء الجموع واما ترجيح احد
المتساويين على الاخر واللازم منتف باتفاق الثاني ان كل ممنوع من
الصرف فلا بد ان يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها
ان تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتاتى
ذلك في احاد الا ان يكون فرعيته في اللفظ لعدله عن واحد المتضمن معنى
التكرار وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في اخواته فاعرفه واما
أُخَر المعدول فهو المقابل لآخرين وهو جمع اخرى انثى آخر لا جمع اخرى بمعنى
آخرة كالتي في قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم فان هذه تجمع على أُخَر مصروفا
لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء والفرق بين اخرى واخرى ان التي هي انثى
آخر لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من
صنف واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة واخرى واخرى
وليس كذلك اخرى بمعنى آخرة بل تدل على الانتهاء كما تدل عليه مذكرها ولذلك
لا يعطف عليها مثلها من صنف واحد واذ قد عرفت هذا فقول المانع من
صرف أُخَر المقابل لآخرين الوصفية والعدل اما الوصفية فظاهرة واما
العدل فلانه غير عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدليل
تغيير معناه وذلك ان آخر من باب افعل التفضيل فحقه ان لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث الا مع الالف واللام والاضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله
لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتانيث بحسب
ما يراد به من المعنى فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأتان اخريان
ونساء أُخَر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا انه لم يظهر اثر
الوصفية والعدل الا انه لم يظهر اثر الوصفية والعدل الا في أُخَر لانه معرب
بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف
اخرى فلذلك خص بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع

الصرف

الصرف عليه وقد ظهر مما ذكرنا ان المانع من صرف أُخَر كونه صفة
معدولة عن آخر مرادًا به جمع المؤنث السالم ولو سمي به بقي على
منعه من الصرف للعلمية والعدل من مثال الى مثال

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... او المفاعيل بمنع كافلا
وذا اعتلال منه كالجواري ... رفعا وجرا اجره كساري
ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع
وان به سمي او بما لحق ... به فالانصراف منعه يحق

مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل في كون اوله حرفا
مفتوحا وثالثه الف غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ به
او مقدر على اول حرفين بعدها كمساجد ودراهم وكواعب ومدارى
ودواب اصلهما مداري ودوابب او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما
بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة
كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى
بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف وانما قلت ان هذا الجمع
خارج عن صيغ الاحاد العربية لانك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها
حرفان او ثلاثة الا اوله مضموم كعذافر او الالف عوض عن احدى
يائي النسب كيماني وشآمي او ما يلي الالف ساكن كعُبالٍ او مفتوح
كبراكاء الغبار جمع عبالة يقال الق عليه عبالته اي ثقله او مضموم
كتدارُك او عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتوانٍ وتدانٍ او ثاني
الثلاثة متحرك كطواعية وكراهية ومن ثم صرف نحو ملائكة وصياقلة
او هو والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه ان
لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحي وظفاري
او غير منفكين عنها كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف
نحو قماري وبخاتي فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل
ومفاعيل ليست الا لجمع او منقول من جمع فلذلك اعتبرت فرعيتها على
زنة الاحاد واثرت في منع الصرف ولاختصاص الزنتين بالجمع لم يشبهها
شيء مما جاء عليها من الاحاد ولم يكسر وان كانوا قد كسروا غيره من

اصلهما تواني وتداني بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)